

الفصل الثاني

أزمة التعليم

الفصل الثانى

أزمة التعليم

يعيش التعليم فى معظم دول العالم أزمة حقيقية ، وإن اختلفت أبعادها ، وتنوعت أشكالها ، وتفاوتت درجاتها ، من دولة إلى أخرى ، ومن مرحلة إلى غيرها . ورغم هذا التنوع والاختلاف ، فإنه لابد من التسليم بأن طبيعة العملية التعليمية ذاتها تضيف أبعادا جديدة إلى هذه الأزمة ، وأن التطور الذى يحدث فى عالم اليوم تسارع خطاه وتزايد يوما بعد يوم ، الأمر الذى يؤدى إلى تفاقم هذه الأزمة وزيادة حدتها وانعكاساتها .

فنحن إذا نظرنا إلى العملية التعليمية ، نلاحظ لنا أن مردود تطويرها يختلف عن أى عمليات أخرى ، فهى تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا لتظهر نتائجها ، كما أنها أيضا عملية تنسم بالتعقيد والتشابك والتداخل ، سواء مع المتغيرات العالمية والمحلية ، أو من حيث اتصالها بالبشر أو الإنسان بواقعه الاجتماعى والاقتصادى ، وتأثيرها به وتأثيرها فيه ، أو من حيث ضرورة اتصافها بالطموح الذى يجب أن يتجاوز الواقع بتحدياته ، وأن يتعامل فى نفس الوقت مع المستقبل القريب والبعيد على حد سواء ، وهو بطبيعته غير منظور وغير معروف ، ويصعب التكهن بأبعاده والتوقع لملاساته .

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لطبيعة أزمة التعليم بصفة عامة ، فإن الوضع لن يختلف كثيرا عند التعرض لأزمة التعليم المصرى ، وإن كانت

أكثر تأثراً بالبعد التاريخي ، وبما مرت به مصر من ظروف انعكست وأثرت في التعليم حتى وقتنا الحاضر . فالتعليم له مقوماته وقيمه ورسائله وآلياته لتحقيق أهدافه ، وهو في ذلك كله لا ينزل - ولا يمكن أن ينزل - عن حركة المجتمع ، أو حركة التاريخ ، فالعلاقة بينهما حية ومتبادلة ومستمرة . إن مصر كانت مهداً للحضارات ، فالحضارة المصرية القديمة قدمت للبشرية وأضافت للتراث الإنساني في جميع نواحي الفنون والآداب والعلوم البحتة كالرياضيات والفلك والكيمياء ، والعلوم التطبيقية كالهندسة والطب والزراعة والإدارة ، وكذلك الجانب الروحي في عهد إخناتون ، الذي تمثل في أول صيحة للتوحيد .

ومع دخول المسيحية مصر كان للأديرة والكنائس دور في تعليم ونشر هذه الديانة . ومنذ انتشار نور الإسلام في مصر (سنة ٢٠ هجرية - ٦٤٠ ميلادية) ، كان للتعليم الإسلامي دوره المسئول في نشر وتأصيل مبادئ ورسائله ، فكان الأزهر الشريف - ومازال - يقوم بهذا الدور ، كما كانت الكتاتيب ومدارس المساجد تقوم به ، ولم يقتصر ذلك على أبناء مصر أو الأمة العربية ، وإنما امتد للمسلمين في العالم أجمع .

ومنذ ظهور النهضة الحديثة في مصر مع بداية القرن التاسع عشر ، في عهد محمد علي ، أنشئ النظام التعليمي الحديث بجانب الأزهر الشريف ، حيث أنشئت المعاهد العالية ، والمدارس ، لتوفير احتياجات الدولة ، وفي مقدمتها احتياجات الجيش المصري . فكان إنشاء مدرسة الهندسة العليا عام ١٨١٦م ، ومدرسة الطب عام ١٨٢٧م ، ثم مدرسة الصيدلة ، والزراعة ، والألسن ، والصناعات ، وإنشاء المدارس التجهيزية عام ١٨٢٥م ، ثم الابتدائية

عام ١٨٣٢م ، وكانت كلها تتبع الجيش (ديوان الجهادية) حينئذ .

وإذا كان التعليم الحديث فى مصر قد بدأت انطلاقاته فى عهد محمد على الذى اهتم بإيفاد العديد من البعثات إلى أوروبا وفرنسا بالذات - وكان من بين أعضاء هذه البعثات رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك - فإن التعليم قد مر بعد ذلك بانتكاسة كبيرة فى عهدى عباس وسعيد ، حيث ألغى ديوان المدارس ، وألغيت المدارس ، وصحب ذلك اضطهاد لرجال التعليم .

وجاءت الطامة الكبرى ، بتأثير بعض حكام مصر فى ذلك الوقت بمستشاريهم الأجانب ، حين قال « كونج بك » الإنجليزى لسعيد قوله المعروفة : « دع الشعب على جهله ، فالأمة الجاهلة أسلس قيادة فى يد حاكمها » .

وعندما تولى على مبارك نظارة المعارف عام ١٨٦٨ م ، تم إعداد إطار أول تخطيط للتعليم للتهوض به ونشره ، إلى أن جنم الاستعمار البريطانى على أرض مصر ١٨٨٢م ، حيث اتخذ من مديونية مصر سبباً لإغلاق المدارس ، ومناهضة التعليم الوطنى ، وحصره فى أضيق نطاق ، لتخريج موظفين محدودى القدرة والثقافة والمعرفة ، بيد أن أبناء الوطن المناضلين - أمثال مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وأحمد لطفى السيد - حملوا راية الحرية والعلم ، وتمكنوا بمساندة شعبية من إنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨م . وكان من نتائج ثورة ١٩١٩م ودستور ١٩٢٣م ، أن حدثت انطلاقة طموحة فى النظام التعليمى فى مصر ، فظهرت المدارس الإلزامية عام ١٩٢٣م ، وتحولت الجامعة الأهلية إلى جامعة حكومية عام ١٩٢٥م ، وفتحت مدارس للبنات أسوة بمدارس البنين ، إلى أن جاء المرحوم الدكتور طه حسين الذى نادى بأن التعليم حق

لأبناء الشعب كافة ، كحقهم فى الماء والهواء .

وبقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م أعلنت مجانية التعليم الجامعى والعالى استكمالاً لمجانبة التعليم فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، وتحقيق تكافؤ الفرص لأبناء مصر فى القبول بالتعليم الجامعى وفقاً لمجموعهم فى امتحان الثانوية العامة الذى أعقبه التوسع فى التعليم الجامعى وانتشاره فى أرجاء البلاد كافة .

ولقد مرت قضية التعليم فى مصر بعدة مراحل منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث تم التوسع فى إنشاء المدارس ، ونشر التعليم بين فئات المجتمع المصرى الذى حرم ردحا طويلاً منه . وكنتيجة حتمية لما تحملته مصر ، سواء للإعداد الحرب أكتوبر ١٩٧٣م ، والتى كانت من أشرف المعارك التى خاضها الشعب المصرى ، وقواته المسلحة الباسلة ، حتى تحقق النصر ، أو لما دفعته من فواتير حروب أربع ، خسرت فيها ما يزيد على مائتى مليار دولار خسائر مباشرة ، وألف مليار دولار خسائر غير مباشرة ، وكذلك ، لما شهدته هذه الحقبة من تاريخ مصر نتيجة الحروب الأربع ، ومن نتائج ما يحدث عادة بعد الحروب من غلبة القيم المادية والفردية والأنانية والانفتاح الاستهلاكى - كانت له آثار وخيمة على الاقتصاد القومى ، والتى أدت إلى تدنى الخدمات بشكل واضح .

حدث هذا فى الوقت الذى لم تكن آثار الإصلاح الاقتصادى قد ظهرت بعد ، ولم تكن الآثار الإيجابية لنصر أكتوبر قد تبلورت ولم تكن آثار السلام قد استقرت ، الأمر الذى انعكس على موارد واستثمارات التعليم . حيث كان أكثر من نصف المدارس لا يصلح بكل المقاييس للحفاظ على الحد الأدنى

للكرامة الإنسانية ، فآلاف المدارس ليس بها دورات مياه ، وآلاف المدارس آيلة للسقوط ، وآلاف المدارس دون نوافذ أو أبواب ، وآلاف المدارس تحتاج إلى المعامل والمكتبات والأسوار وأماكن لممارسة الأنشطة المختلفة . وكان العائق الأكبر فى عدم حل هذه المشكلة وتركها كل هذه السنوات ، هو عدم وجود استثمارات . وكان لا يخفى على أحد أن المدارس كانت تعتبر فى كثير من الأحيان أماكن إيواء سيئة ، لا تشجع على بقاء الأطفال ، ولا تشجع الأسر على إرسال أولادهم إلى هذه المدارس . لقد كانت الأبنية التعليمية إحدى أضعف حلقات العملية التعليمية ، خاصة وأن معظمها كان مبنيًا على مساحات صغيرة جدا من الأرض ، وأن أغلبها كان مؤجرا ، ولم يكن قد صمم منذ البداية كمبنى أو منشأة تعليمية بما تستلزمه من مواصفات فى هذا الشأن .

ومع انعكاسات الموقف السكانى وتداعيات أزمة الانفجار السكانى ، والتزايد الهائل فى أعداد التلاميذ فى سن التعليم الأساسى ، وقصور المباني التعليمية ، وانتقاص عمرها الافتراضى نتيجة الكثافة العالية ، وتحميل الفصول المدرسية فوق طاقة استيعابها بمعدلات كبيرة وصلت فى بعض الأحيان إلى حوالى مائة تلميذ ، وتحميل المبنى المدرسى الواحد أكثر من مؤسسة تعليمية ، وتعدد الفترات التى وصلت إلى أربع فترات دراسية فى اليوم الواحد - بحيث لم يكن الزمن الذى يقضيه التلميذ فى مدرسته يتجاوز ساعتين أو ثلاث ساعات يوميا فى أحسن الفروض - تدهورت تماما العملية التعليمية وتفاقمت الأوضاع بشكل خطير أحدث تأثيرا سلبيا على كل مكونات التعليم وعناصره الأخرى من معلم ، ومناهج دراسية وغيرهما ، كما أحدث انقسامًا بين نظم

التعليم واحتياجات المجتمع والواقع الاقتصادى الجديد ، بحيث لا يجد الخريج فرص عمل مناسبة رغم حصوله على الشهادة ؛ لأنها لا تؤهله للإسهام فى حركة المجتمع ، هذا ، بالإضافة إلى غياب البعد المستقبلى ، حيث ظلت المؤسسات التعليمية معنية بالماضى ، أو على أحسن التقديرات بالحاضر القريب . فالبعد المستقبلى - رغم أهميته - غائب تماما عن مناهجنا التعليمية ، وفى معظم المؤسسات التعليمية ، وإلى وقت قريب ، لم تكن لدينا قدرة على التحليل العلمى للخيارات المطروحة فى هذا الزمان . فنحن نخرج أفرادا للمجتمع بأفكارنا نحن ، وبتجربتنا نحن ، بظروفنا المحلية الحاضرة ، التى لن يعيشوها ، ولن يقابلوها ، فى حين أنه يتحتم علينا إعدادهم لزمانهم هم ، وليس لزماننا نحن .

وكنتيجة منطقية لضعف ثقة الأسرة أو افتقادها فى المدرسة ، وفيما تقدمه من تعليم لأبنائها ، اتجهت الأسرة إلى السوق السوداء للتعليم المتمثل فى الدروس الخصوصية ، والتى لم تكن تمثل ظاهرة عامة فحسب ، ولكنها أصبحت ظاهرة مرضية . والغريب أننى اطلعت على منشور صادر من نظارة المعارف العمومية بتنظيم إعطاء المعلمين الدروس الخصوصية للتلاميذ فى عام ١٨٩٧م ، وذلك بشرط أخذ موافقة جهات عملهم وفى ظروف ينظمها هذا المنشور ، وإن كانت فى إطار محدود للغاية . وقد تزايدت هذه الظاهرة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م نتيجة الهجرة المتزايدة إلى دول الخليج ، وبدء مرحلة الانفتاح ، اللتين كان لهما أبعادهما ونتائجهما الاجتماعية الخطيرة على الأسرة ، والتى تمثلت بصفة خاصة فى غياب إشراف الأسرة فى كثير من الأحيان على أبنائها فى مرحلة التلمذة ، وكان اللجوء إلى

الدروس الخصوصية أحيانا نوعا من الأب البديل ، أو انعكاسا فى بعض الأحيان لعقدة ذنب ترى فى هذه الدروس الخصوصية تعويضا ماديا من المغترين أو من الذين جرفتهم موجة الانفتاح لأبنائهم نتيجة شعورهم بالذنب ، والتى كان من أسبابها أيضا عدم استطاعة الدولة خلال سنين طويلة بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى نعرفها جميعا ، أن تُوفى المعلمين أجورهم العادلة ، فاضطروا بدورهم إلى البحث عن مصدر للدخل خارج المدرسة . وقد تزامن هذا - كما سبق الإشارة - مع ظاهرة تدنى مستوى التعليم فى المدارس الرسمية ، مما اضطر الكثير من أولياء الأمور إلى أن يبحثوا عن بديل خارج المدرسة . ذلك فضلا عن تفشى ظاهرة الكتب الخارجية التى كان من أهم أسبابها ، عدم تطوير الكتب الدراسية وابتعادها عن مسابرة الأساليب الحديثة فى الطباعة ، وجمود المحتوى ، وترويج بعض الفئات المستفيدة منها من محترفى الدروس الخصوصية لها .

ومع بداية التسعينات ، ونجاح شعب مصر ، بقيادة الرئيس محمد حسنى مبارك ، فى تحقيق إنجازات كبرى فى جميع مجالات العمل الوطنى ، بدأت المسيرة الوطنية لإعداد مصر للدخول إلى القرن الحادى والعشرين . ومن هنا ، كانت مناداة الرئيس مبارك بأن التعليم أمن قومى لمصر ، وأن التعليم استثمار ، وليس خدمات ، ودعوته إلى المشروع القومى لتطوير التعليم ، واعتبار التعليم ركيزة التقدم ، وهو العنصر الذى يحكم قدرتنا على مواجهة تحديات العصر بقوة واقتدار ، وهو المدخل لخريطة العالم الجديدة ، ولذلك فإن النهوض بالتعليم يعتبر قضية قومية كبرى ، تستحق أولوية مطلقة .